الأمم المتحدة

A/75/PV.96*

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ٩٦

الخميس، ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٣١، ٦٤ و ١١٦ (*تابع*)

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام (A/75/747)

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735)

السيد زيلينراث (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على إعادة عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن التقريرين السنويين للجنة بناء السلام (A/75/747) والتقرير عن صندوق بناء السلام (A/75/735).

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع أعضاء لجنة بناء السلام على عملهم الشاق خلال العام الماضي، الذي أثبت أنه من أنشط السنوات حتى الآن، حتى في خضم مواجهة الجائحة. وبالتأكيد، نشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرناندس – تارانكو وفريقه على عملهم الممتاز، وكذلك كندا على رئاستها لجنة بناء السلام العام الماضي، وبرنامج عملها الموضوعي جدا، والتزامها الملهم بالشمولية.

وكما قال العديد من المتكلمين صباح اليوم (انظر A/75/PV.95)، فقد أثبتت لجنة بناء السلام وولايتها الشاملة لعدة ركائز أنها إضافة أساسية لقدرة المجتمع الدولي على النهوض بجدول أعمال السلام الأوسع نطاقا. إن لجنة بناء السلام، بوصفها منبرا يتسم بالمرونة وبمراعاة الطلبات المقدّمة لتنسيق بناء السلام والدعوة له، أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ولقد انضمت هولندا إلى لجنة بناء السلام هذا العام تحت القيادة المكينة لمصر. وفي هذا الصدد، أشيد بالالتزام الشخصي للسفير محمد إدريس. وينصب تركيزنا على السلام العادل والشامل للجميع،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مع اعتبار توفير الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي والعدالة الشاملة عناصر أساسية للسلام المستدام.

والتمويل مجال آخر من مجالات تركيزنا. وأود أن أؤكد على ما قاله المتكلمون السابقون عن التمويل الكافي. إن العالم ينفق من موارده على حل النزاعات بعد نشوبها أكثر بكثير مما ينفق على الاستثمار لمنع نشوب تلك النزاعات أصلا، أو تكرارها في وقت لاحق. وكلنا نعرف التكاليف المالية والبشرية والاقتصادية والبيئية للنزاعات، وهي تكاليف مذهلة. ولهذا السبب يجب علينا أن نفعل المزيد لكفالة التمويل المستدام والقابل للتنبؤ لجهودنا لبناء السلام.

وهذا يقودني إلى صندوق بناء السلام. وأفخر بأن أقول إن هولندا هي واحدة من أكبر المانحين لصندوق بناء السلام، بعد أن ساهمت بما مجموعه ٤٠ مليون يورو في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ولصندوق بناء السلام قيمة فريدة في تحقيق نتائج بناء السلام، سواء من خلال نوعية البرامج الممولة أو من خلال دوره في الجمع بين الجهات الفاعلة في بناء السلام على الصعيد القطري. ويسرنا بشكل خاص الاهتمام الذي يوليه حاليا الصندوق لدعم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. فلا يمكننا أن نبني السلام استنادا إلى عقول متصدعة. ومن الصائب توجيه المزيد والمزيد من الجهود إلى ذلك العنصر الحاسم الأهمية لبناء السلام.

بيد أن صندوق بناء السلام يعاني حاليا من نقص كبير في التمويل. وأود أن أدعو جميع الدول التي لم تقدم بعد مساهمة إلى ذلك الصندوق المهم للغاية إلى النظر في القيام بذلك. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن تمويل بناء السلام في الأشهر المقبلة، استعدادا للحدث الرفيع المستوى بشأن تمويل بناء السلام.

في الختام، فإن بناء السلام عملية تعاونية وطويلة الأجل. ويمكن للأعضاء أن يعولوا على الدعم المستمر من وفد بلدي لجهود كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في هذا الصدد.

السيد نايان (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد مناقشة اليوم المشتركة بشأن العنصرين الرئيسيين في هيكل بناء السلام، وهما لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. ونرحب بالتقريرين الشاملين للجنة بناء السلام (A/75/747) وعن صندوق بناء السلام (A/75/735). كما نقدر قيادة الرئيسين السابق والحالي للجنة، كندا ومصر على التوالي، فضلا عن العمل المتميز للأمين العام المساعد أوسكار فرناندس – تارانكو وفريقه في مكتب دعم بناء السلام.

منذ عام ٢٠١٤، استفادت الفلبين من صندوق بناء السلام، إلى جانب الشركاء من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالتنسيق مع مكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام، كانت تلك الموارد المجمعة مفيدة في بناء قدرات الدولة وشركائنا من غير الدول على الحفاظ على السلام ورعايته من خلال عملية سلام أكثر شمولا، اتسمت بالحوار وتوافق الآراء بمشاركة مجموعات المورو كافة.

وتمشيا مع التزام حكومة الرئيس رودريغو روا دوتيرتي بإحلال السلام العادل والدائم في جنوب الفلبين، نواصل اتباع خريطة طريق لتحقيق السلام والتنمية في إطار عملية السلام في بانغسامورو، وهي خريطة طريق شاملة للجميع وتشاركية ومراعية لظروف النزاع والاعتبارات الثقافية والجنسانية. وعلى مر السنين، ركزت حكومة الفلبين على الحفاظ على المكاسب التي حققتها عملية إحلال السلام في بانغسامورو من خلال الاعتراف بالدور الحيوي لشركائها والدخول معهم في حوار نشط.

منذ بدء العمل بمفهوم هيكل بناء السلام في عام ٢٠٠٥، تطور المفهوم من مسألة ثانوية في متوالية السلام إلى مبدأ يتخلل جميع التزامات الأمم المتحدة، سواء من حيث العمل الوقائي أو صنع السلام أو حفظ السلام أو الإنعاش بعد انتهاء النزاع أو إعادة الإعمار. ويمثل المفهوم اليوم العنصر الأساسي في الأمم المتحدة في تحقيق هدف المنظمة المتمثل في إنقاذ البشرية من ويلات الحرب.

وستواصل الفلبين الإسهام بصورة مجدية في هذا المسعى الهام. ونرحب بالفرص المتاحة للاستفادة من مبادرات بناء السلام

التي تتولى زمامها جهات وطنية لتأمين تمويل إضافي، بما في ذلك من المؤسسات المالية الدولية الرئيسية. ونحن مقتنعون بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تسترشد بالأولويات والتوجيهات الاستراتيجية للسلطات الوطنية، فضلا عن الجهات الإقليمية المعنية. وندعو بقوة إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها بما يتجاوز طاولة السلام.

واستجابة لدعوة الأمين العام إلى إحداث قفزة نوعية في الدعم المقدم للصندوق وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستثمار في بناء السلام، ساهمت الفلبين بمبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار في صندوق بناء السلام لعام ٢٠٢١.

لن يُحكم على نجاح هيكل بناء السلام بعدد الدول الأعضاء التي تطلب مساعدته المؤسسية من خلال صندوق بناء السلام، بل بالقيمة المضافة التي يوفرها لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى الحفاظ على السلام وبناء مجتمعات مزدهرة وشاملة للجميع.

السيد حتي (لبنان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السفير روبرت راي، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، على تقديمه التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/75/747) ونثني عليه وعلى سلفه السفير مارك – أندريه بلانشار، فضلا عن فريقيهما، على قيادتهما خلال عام ٢٠٢٠، الذي كان حافلا بتحديات استثنائية.

كما نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالعمل الممتاز الذي يقوم به الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، السفير محمد إدريس، ممثل مصر، وفريقه. وبصفتنا عضوا جديدا في اللجنة في عام ٢٠٢١، يؤكد وفد لبنان مجددا دعمه المستمر للرئيس الحالي.

وننضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الشكر للأمين العام المساعد أوسكار فرناندس – تارانكو ومكتب دعم بناء السلام على دورهما الأساسي في مساعدة لجنة بناء السلام.

خلال جهودنا لدعم بناء السلام والحفاظ عليه، يجب تعزيز البعد الوقائي باستمرار. وقد دأب لبنان على الدعوة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والنهوض بحقوق الإنسان وتعزيز الإدماج.

وفي هذا الصدد، يقدر لبنان الجهود المتزايدة التي تبذلها اللجنة لدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بما يتماشى مع الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام. ويقدر وفد بلدي دور اللجنة ودعمها للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، فضلا عن دعوتها إلى زيادة إشراك ممثلي الشباب والتحالفات والشراكات التي تهدف إلى دعم مبادرات وعمليات بناء السلام.

وفي السياق نفسه، نرى أن لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية، يمكنها توسيع نطاق عملها بشأن أثر تغير المناخ. ولا جدال في أن تغير المناخ يشكل بالفعل تهديدا أمنيا في أجزاء كثيرة من العالم، وهو عامل مضاعف للتهديد الأمني.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره الهام عن صندوق بناء السلام (A/75/735). ويعرب لبنان عن امتنانه للمانحين الذين يقدمون الدعم للصندوق. وعلى نحو ما ذكره آخرون عن حق في هذا الصباح (انظر A/75/PV.95)، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على ضرورة توفير التمويل الكافي والمستدام والذي يمكن التنبؤ به في جهودنا الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية توسيع نطاق مجموعة المساهمات المقدمة إلى لجنة بناء السلام. وينبغي للجنة أن تفعل المزيد لاستقطاب مانحين محتملين جدد والاستفادة من السبل المبتكرة لتأمين التمويل من خلال القطاع الخاص مثلا.

وعلى نحو ما أشار الأمين العام في تقريره، من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى التخفيف من أثر جائحة مرض فيروس كورونا من أجل الإسهام بفعالية في التعافي بشكل أفضل.

ونعتقد أن لجنة بناء السلام، التي تنامى دورها بشكل كبير منذ إنشائها، ستستفيد من فتح باب المشاركة في المزيد من اجتماعاتها أمام عموم الأعضاء، مثلما ردد متكلمون آخرون صباح اليوم. كما

أنه يمكن الاستنارة بالخبرات الخارجية في المناقشات؛ ولذلك، ينبغي أن تواصل لجنة بناء السلام دعوة مزيد من الأصوات من الميدان إلى المشاركة، لأنها تثري المناقشات وتضيف معرفة مباشرة بالمشاكل.

وختاما، ستستفيد اللجنة من تعزيز اتصالاتها خارج نطاق الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة محمد (الاتحاد الأفريقي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسعدني أن أتكلم باسم الاتحاد الأفريقي في هذه المناقشة السنوية المشتركة بشأن تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الرابعة عشرة (A/75/747) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/75/735).

كما أود الإعراب عن تقديري للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لغامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/75/PV.95).

يرحب الاتحاد الأفريقي بعمل لجنة بناء السلام، حيث إن منع نشوب النزاعات وبناء السلام أمران أساسيان لدعم بناء السلام في أفريقيا، استنادا إلى منظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا، وهما يكملان ثلاثة أطر سياسية هامة، هي: سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، خطتنا الإنمائية؛ وخريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق. وتسهم كل تلك العناصر في تعزيز هيكلنا العالمي لبناء السلام.

وإذ أقر بالإنجازات التي تحققت خلال العام الماضي، أود أن أبدي الملاحظات الثلاث التالية:

فيما يتعلق بالتمويل، يرحب الاتحاد الأفريقي بشكل خاص بقرار لجنة بناء السلام تركيز دورتها السنوية على التمويل، وينوه بالمكاسب التي تحققت حتى الآن من حيث التمويل استجابة للقرارين المتعلقين ببناء السلام المتخذين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (قرار الجمعية العامة ٢٠١/٧٥ وقرار مجلس الأمن ٢٥٥٨ (٢٠٢٠)). ويرجع الفضل بدرجة كبيرة إلى صندوق بناء السلام في الإنجازات التي حققتها لجنة بناء السلام. وكانت الفوائد الملموسة للدعم الذي قدمه صندوق بناء السلام في تعزيز سيادة القانون والأمن والحوكمة والعديد من مؤسساتنا في غاية الأهمية بالنسبة لجهود بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام وخارجها.

ونظرا للدور الحفاز للجنة، والذي يقتصر على المراحل الانتقالية، ثمة حاجة ملحة إلى زيادة واستمرارية تمويل التنمية في الأجلين المتوسط والطويل. وتقوم الحاجة إلى تمويل مستدام وطويل الأجل لإنجاز المشاريع والبرامج الممولة من صندوق بناء السلام لضمان عدم فشل تلك المشاريع عقب انتهاء تمويل صندوق بناء السلام. وفي هذا السياق، ونكرر دعوة الأمين العام في تقريره الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد ثقتها في الصندوق وترجمة التزاماتها المعلنة إلى دعم هادف لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها من المساهمة بفعالية في التعافي بشكل أفضل والحفاظ على السلام خلال الأوقات الصعبة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وفي الموقف الأفريقي المشترك بشأن استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، لاحظ الاتحاد الأفريقي أن التمويل لا يزال يمثل فجوة في جهودنا لبناء السلام. وأشار الاتحاد الأفريقي إلى اقتراح الأمين العام في عام ٢٠١٨ (انظر A/72/207) لتنويع مصادر التمويل لبناء السلام من خلال تعبئة الموارد من الدول الأعضاء والمؤسسات والقطاع الخاص كمبادرة تطلعية يجب توسيع نطاقها. وتوفر المقترحات مجموعة واسعة من الخيارات المبتكرة لتمويل بناء السلام.

غير أن الأمين العام أشار في تقريره الحالي إلى أن تمويل بناء السلام سجل تقدما محدودا، وهو ما يقتنع الاتحاد الأفريقي بأنه لا يعزى إلى نقص المقترحات بقدر ما يرجع إلى الإرادة السياسية المحدودة. وفي هذا السياق، يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة مشاركته مع الأمم المتحدة والأمين العام وغيرهما من كبار القادة من المنظمات المعنية من أجل وضع أطر تمويل مستدامة يمكن التنبؤ بها لبناء السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، يرحب الاتحاد الأفريقي بزيادة جهود اللجنة بشأن المسائل الشاملة والمواضيعية. كما يسعدنا دعمها المتزايد للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المنصوص عليه في استراتيجيتها الجنسانية، وكذلك تعزيز بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني، لا سيما من خلال المشاركة مع النساء العاملات في مجال بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الإشادة بتركيز اللجنة على تعزيز المزيد من الشمولية، بما في ذلك بين الشباب العاملين في مجال بناء السلام باعتبارهم عناصر للتغيير الإيجابي والمشاركين في عمليات صنع القرار ذات الصلة.

ثالثا، فيما يتعلق بالشراكات، يرحب الاتحاد الأفريقي بالمشاركة الاستباقية للجنة مع مختلف الشركاء في جميع المجالات، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. ويتشرف الاتحاد الأفريقي بزيادة مشاركته في تواصل اللجنة مع بلدان بعينها وتواصلها الإقليمي والمواضيعي، بما في ذلك من خلال عمليات التبادل التشاورية مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. لقد أتاح لنا استعراض عام ٢٠٢٠ فرصة ممتازة لتجديد التزامنا ببناء السلام. وقد عززت جائحة كوفيد-١٩ الحاجة إلى نهج أقوى متعدد الأطراف لبناء السلام والحفاظ على السلام.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن امتناني لسعادة السيد محمد إدريس، رئيس لجنة بناء السلام، وأتمنى له فترة ولاية ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لعمل وإنجازات الممثل الدائم لكندا، سعادة السيد روبرت راي، وسلفه، سعادة السيد مارك - أندريه بلانشارد، كرئيسين سابقين للجنة بناء السلام، وأشكرهما على التزامهما الاستثنائي أثناء رئاستهما. وختاما، نشيد بالأمين العام المساعد أوسكار فرناندیس - تارانكو وفريقه لتفانيهم والتزامهم المستمر بتقديم الدعم اللازم من خلال مكتب دعم بناء السلام، على الرغم من التحديات والقيود التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة المشتركة بشأن هذه البنود.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في بنود جدول الأعمال ٣١ و ٦٤ و ١١٦؟

تقرر ذلك.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

مشروع القرار (A/75/L.113)

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي لعرض مشروع القرار A/75/L.113.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): بصفتي ممثل البلد الذي يتولى الرئاسة الحالية لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/75/L.113، الذي يستند نصه إلى القرارات ٢٩٤/٦١، و ١٢١/٦٥ و ٣٢٢/٦٩، التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على التوالي، مع تضمين التحديثات التقنية ذات الصلة.

ويعيد مشروع القرار تأكيد دور منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي كمنتدى لمزيد من التفاعل والدعم فيما بين الدول الأعضاء فيها، أي الدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية المتاخمة لجنوب المحيط الأطلسي، والتي تسعى إلى تعزيز الفرص وتنميتها للتعاون في مختلف المجالات المحددة في خطة عمل مونتيفيديو المعتمدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وتشمل مجالات التعاون تلك رسم خرائط قاع البحار واستكشافه، وحماية البيئة البحرية ومواردها والحفاظ عليها، والنقل الجوي والبحري، ومكافحة الجريمة المنظمة، وحفظ السلام، وتيسير التجارة، من بين جملة أمور أخرى.

وفي هذا الصدد، أدعو، باسم أعضاء المنطقة، مختلف منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها وصناديقها وبرامجها، وكذلك المؤسسات والجهات الفاعلة الثنائية الأخرى، إلى دعم جهود بلدان المنطقة لتنفيذ أهدافها، ولا سيما أهداف خطة عمل مونتيفيديو.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن أوروغواي، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة، ملتزمة بعملية تنشيط منطقة السلام والتعاون تلك، وهي ممتنة لدعم جميع الوفود لمشروع القرار، وتحديدا للمشاركين في تقديمه.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل خمسة وثلاثين عاما، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١/٤١، الذي أعلن المحيط الأطلسي في المنطقة الواقعة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. ومنذ ذلك الحين، عقدت بلدان المنطقة سبعة اجتماعات وزارية، فضلاً عن العديد من الاجتماعات والمناسبات الأخرى على المستوى الفني، من أجل تعزيز الروابط فيما بينها وتوطيد التعاون في مجالات مثل الحوكمة العالمية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونزع السلاح، والسلام الأمن والدفاع والتنمية المستدامة والمحيطات والموارد البحرية والجريمة عبر الوطنية.

إن الالتزامات التي اعتمدتها البلدان الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي في العقود القليلة الماضية تجسد الأهمية الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لمنطقة جنوب الأطلسي بالنسبة لدولها الساحلية. ونأمل أن يستمر مسعانا المشترك في زيادة عمليات التبادل المتبادلة بين شعوب أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وتهنئ البرازيل أوروغواي على مبادرتها الجديرة بالثناء لتقديم مشروع القرار A/75/L.113 في وقت يعلمنا فيه السياق العالمي أن التعاون هو السبيل الرئيسي للتغلب على تحدياتنا المشتركة الآن أكثر من أي وقت مضى. وسيمثل اعتماد مشروع القرار تأكيد الجمعية العامة للمبادئ التي استرشدبها أعضاء المنطقة منذ إنشائها.

وأود أن أعرب عن تقدير البرازيل لحكومة كابو فيردي، التي عرضت استضافة الاجتماع الوزاري المقبل للمنطقة. وسيكون التعجيل بعقد الاجتماع الوزاري الثامن للمنطقة أمرا أساسيا في تعميق أنشطتها والتنفيذ الفعال لأهدافها.

وإذ نبت في مشروع القرار المعروض علينا ونبدأ دورة جديدة في منطقة السلام والتعاون، هناك موضوع واحد يود وفد بلدي أن يسلط الضوء عليه – وهو تعزيز الملاحة المسؤولة. ترى البرازيل أنه على الرغم من أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان الاستخدام المستدام لموارده البحرية وحفظها، إلا أنه من الضروري تعزيز الملاحة المسؤولة في المحيطات من خلال توسيع نطاق التدابير القادرة على منع وتيسير التحقيق في حوادث التلوث البحري الخطيرة.

تثبت التجربة أن التعاون وتبادل المعلومات هما من بين أكثر الأدوات فعالية لتهيئة بيئة بحرية أكثر أمانا. وفي سياق أوسع، في التمهيد لتحليل متعمق لموضوع الملاحة المسؤولة، عقدت البرازيل سلسلة من المناقشات بين أعضاء المنطقة، لا سيما حلقتها الدراسية الأولى التي عقدتها في عام ٢٠١٣ بشأن سلامة ومراقبة عمليات البحث والإنقاذ في حركة الملاحة البحرية؛ وحلقة دراسية حول عمليات حفظ السلام عُقدت في عام ٢٠١٥؛ وحلقة دراسية عن السلامة والأمن في جنوب المحيط الأطلسي عُقدت في عام ٢٠١٩، وحلقة دراسية شبكية بعنوان "مساهمة منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي في التنمية الاقتصادية والأمن البحري في جنوب المحيط الأطلسي".

في الختام، نحن مقتنعون بأن منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي ستواصل الاضطلاع بدورها في منع عسكرة جنوب المحيط الأطلسي وتعزيز التعاون والتنمية بين أعضائها.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تفخر الأرجنتين بأن تشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.113، الذي قدمه ممثل أوروغواي، والذي أود أيضا أن أشكر أوروغواي عليه.

إننا نفعل ذلك ونحن مقتنعون بأهمية وجدوى منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وهي مبادرة أُطلقت في عام ١٩٨٦ بناء على طلب البرازيل، وبدعم من الأرجنتين وأوروغواي. إن مشاركتنا النشطة في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي تشهد على التزامنا بالقيم العالمية للسلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة في نصف الكرة الجنوبي.

تعتبر الأرجنتين جنوب المحيط الأطلسي مجالا جغرافيا استراتيجيا، نظرا لأهمية موارده الطبيعية التي لا تُقدر بثمن للتنمية

المستدامة لبلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

كما أن جنوب المحيط الأطلسي بالغ الأهمية لفهم آثار تغير المناخ على الصعيد العالمي. ويتشاطر أعضاء المنطقة منظورا مشتركا بشأن التنمية المستدامة لمجتمعاتنا المطلة على المحيط. ونحن ملتزمون بتوثيق تعاوننا السياسي والاقتصادي بشأن قضايا المحيطات، بما في ذلك من خلال أدوات مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. إننا ننظر إلى التعاون بوصفه محفلا للتبادل، يمكن فيه لجميع المشاركين أن يتعلموا من بعضهم بعضا، متجاوزين التعاون الرأسي التقليدي.

في عام ٢٠٢٠، كان إطلاق الأرجنتين لمبادرة "بامبا آزول" – وهي مبادرة استراتيجية متعددة القطاعات تهدف إلى تعزيز المعرفة العلمية كأساس ضروري لاتخاذ قرارات بشأن سياسات المحيطات – قد أتاح لنا فرصة لتعزيز روابط التعاون بشأن قضايا المحيطات في منطقتنا. تنسق هذه المبادرة وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بمشاركة سبع وزارات أخرى، بما فيها وزارة الخارجية والتجارة الدولية والعبادة.

يمكن لتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة في الأنشطة المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة أن يؤدي إلى توثيق العلاقات بين البلدان على جانبي المحيط الأطلسي وتعزيز مساهمة بلدان الجنوب في معرفة وفهم تلك المناطق الشاسعة داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن إعلان مونتيفيديو، الذي اعتُمد في عام ٢٠١٣ في الاجتماع الوزاري السابع للمنطقة، قد جسد الآراء المتقاربة بين الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل التي لا تزال بالغة الحساسية، مثل الحاجة إلى مواصلة العمل لوضع حد سريع وغير مشروط للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره.

في ذلك الاجتماع، أعرب أعضاء المنطقة عن قلقهم إزاء حالات جارية تؤثر سلبا على سيادة بعض الدول الأعضاء فيها وسلامتها الإقليمية، مثل مسألة جزر مالفيناس، التي تؤثر على السلامة الإقليمية للأرجنتين. ولذلك نحن نؤيد جهودها الرامية إلى تعزيز مبدأ تسوية المنازعات دائما بالوسائل السلمية والسعي إلى إيجاد حلول تفاوضية للصراعات الإقليمية التي قد تؤثر عليها، تمشيا مع القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

إن المركز الممنوح لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي له أهمية فريدة – ليس باعتبارها منطقة سلام وتعاون فحسب، بل أيضا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية، مما يجسد مبادئ السلم والأمن التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة نفسها ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنتمي إليها الدول الأعضاء في المنطقة. ولذلك تود الأرجنتين التذكير بالقرار ٤١/١١، الذي يدعو جميع دول كل المناطق الأخرى، ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية، إلى الاحترام الكامل لمنطقة جنوب المحيط الأطلسي بوصفها منطقة سلام وتعاون، ولا سيما من خلال خفض وجودها العسكري هناك وإنهائه في نهاية المطاف وعدم إدخال الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، نحن ممتنون للدعم الذي سوف تناله هذه المبادرة الإقليمية. تحظى المبادرة بدعم والتزام البلدان على جانبي جنوب المحيط الأطلسي فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي والسلم والأمن الدوليين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في إطار مناقشة هذا البند. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.113، المعنون "منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.113 وبالإضافة إلى الوفد المدرج في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.113: أنغولا، الأرجنتين، بوتسوانا،

البرازيل، كابو فيردي، الكاميرون، تشاد، كوستاريكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، ناميبيا، نيجيريا، بنما، الفلبين، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، جنوب أفريقيا، توغو، تركمانستان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*) هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.113؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.113 (القرار ٣١٢/٧٥).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*) قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لأمر مؤسف أن نضطر لأخذ الكلمة بهذه الطريقة، وأن تستغل زميلتي ممثلة الأرجنتين مسألة منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي لإعادة التعبير عن مطالبة بلدها المغلوطة بجزر فوكلاند.

وقد تعين علي أن أصر على أنه ليس لدى المملكة المتحدة أدنى شك في سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها أو في مبدأ وحق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي بموجبها يحددون بحرية وضعهم السياسي ويسعون بحرية إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويعني ذلك أنه لا مكان لحوار بشأن السيادة ما لم يُبدِ سكان جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. وقد بعث استفتاء عام ٢٠١٣، الذي صوت فيه ٩٩,٨ في المائة من سكان جزر فوكلاند لصالح الإبقاء على الوضع الحالي لذلك الإقليم كإقليم من أقاليم المملكة المتحدة، برسالة واضحة مفادها أنهم لا يريدون إجراء حوار بشأن السيادة. وينبغي للأرجنتين أن تحترم تلك الرغبات.

إن علاقة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند وجميع أقاليمها فيما وراء البحار علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله.

وقد اتفقت مع الكثير مما قالته زميلتي ممثلة الأرجنتين عن المناخ وقيمة العلم وأهمية أهداف التنمية المستدامة، ولكن من المؤسف أنها لجأت إلى استغلال هذا الموضوع لإعادة الإعراب عن تلك المطالبة.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): ردا على ما قاله ممثل المملكة المتحدة بشأن مسألة جزر مالفيناس، يود وفد بلدي أن يؤكد على البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية الأرجنتين أمام الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (انظر A/75/PV.5).

وتذكر حكومة الأرجنتين بأن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءا لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين الوطنية، التي تحتلها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصورة غير مشروعة، وهي موضوع نزاع على السيادة بين البلدين، كما اعترفت بذلك منظمات دولية مختلفة.

وقد أدى احتلال المملكة المتحدة غير القانوني لجزر مالفيناس إلى أن تتخذ الجمعية العامة ١٠ قرارات بشأن هذه المسألة، بدءا بالقرار ٢٠٦٥ (د–٢٠). وتعترف تلك القرارات بوجود نزاع على السيادة وتحث حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع في أقرب وقت ممكن.

وقد تناولت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، من جانبها، هذه المسألة في مناسبات عديدة، كان آخرها عن طريق اتخاذ قرار في ٢٤ حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بيانا جديدا بشأن هذه المسألة مستخدمة عبارات مماثلة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وتؤكد الأرجنتين مجددا أن مبدأ تقرير المصير للشعوب، الذي تبني عليه المملكة المتحدة رفضها لاستئناف المفاوضات، لا يمكن تطبيقه على النزاع على السيادة بين البلدين فيما يتعلق بجزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية

المحيطة بها، وفقا لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم العمل واعتماد جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*) يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ تخصيص البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال للجنة الثانية. ولتمكين الجمعية من البت بسرعة في مشروع المقرر المقدم في إطار ذلك البند الفرعي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٥/٥٠٤ باء).

البند ٢٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

مشروع المقرر (A/75/L.122)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/75/L.122 المعنون "تمديد فترة أعمال اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع المقرر A/75/L.122؟

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.122 (المقرر ٧٥/٥٧٤).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام والكامل

مشروع المقرر (A/75/L.118)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا لتقديم مشروع المقرر A/75/L.118.

السيد فورشيلوف (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، بداية، أن أعرب عن خالص تقديري لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة، الأطراف في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو الموقعين عليها، على دعمهم القيم في التحضير للمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا. ونشكرهم أيضا على مشاركتهم النشطة في المشاورات غير الرسمية.

وخلال مشاوراتنا غير الرسمية، التي عقدت في ٢٢ حزيران/يونيه، طلبت الدول أن تظل أي تغييرات في موعد المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا مرتبطة بموعد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وخلال المشاورات الافتراضية غير الرسمية التي عقدت في ١٣ تموز/يوليه، وافقت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على إعلان الموعد المؤقت للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار في آب/أغسطس ٢٠٢١. ولئن كان من غير المرجح على نحو متزايد أن يعقد المؤتمر الاستعراضي في آب/أغسطس ٢٠٢١، فإن القرار النهائي بشأن موعد جديد لم يتخذ بعد.

وفي هذا الصدد، تعرض منغوليا، بصفتها منسقة للمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، على الجمعية العامة مشروع المقرر A/75/L.118، الذي يؤجل المؤتمر إلى موعد لاحق تقرره الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، الذي وافقت على

نصه الدول الأعضاء المشاركة في ٢٢ حزيران/يونيه. وأدعو تلك الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع المقرر والمشاركة في تقديمه.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/75/L.118، المعنون "المؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر دون تصويت؟

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.118 (المقرر ٧٥/٥٧٥).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/75/L.117)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركمانستان لعرض مشروع القرار A/75/L.117.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): يتشرف وفد تركمانستان بعرض مشروع القرار A/75/L.117، المعنون "تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لضمان النقل الدولي المستقر والموثوق به من أجل التنمية المستدامة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وبعدها".

وأود، باسم وفد تركمانستان، أن أشكر جميع الوفود على المفاوضات البناءة والمثمرة التي أسفرت عن نص موضوعي. ونلاحظ بارتياح أن مشروع القرار حظي بتأييد دولي واسع النطاق، وأن أكثر من ٣٩ دولة، بالإضافة إلى تركمانستان، انضمت إلى مقدميه. وخلال جميع مراحل عملية التفاوض بشأن مشروع القرار، بذلنا كل جهد ممكن للحفاظ على مناخ بناء وتحقيق التوافق في الآراء.

إن جائحة كوفيد-١٩ هي أخطر تحد يواجهه العالم منذ أجيال. فلا يزال العديد من الأفراد والمجتمعات المحلية يتأثرون بشدة بالمرض وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية. وقد شهد عام ٢٠٢٠ بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن جائحة كوفيد-١٩ زادت من صعوبة تحقيق تلك الأهداف في الوقت المناسب.

وفي خضم أزمة غير مسبوقة، هناك حاجة إلى التعاون الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى وبطرق متنوعة، مثل تبادل الخبرات الوطنية والمساعدة المتبادلة من أجل التغلب على الآثار السلبية لمرض فيروس كورونا على مجالاتنا الصحية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أثبتت الجائحة أهمية كفالة إقامة روابط سلسة بين وسائط النقل على الصعد العالمية والإقليمية والأقاليمية والحفاظ على الأداء الفعال للقطاعات الرئيسية للاقتصاد – فضلا عن التجارة والطاقة والاستثمار – لمعالجة طائفة واسعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية وضمان مستويات معيشة ملائمة لجميع فئات السكان في الدول الأعضاء.

وتزداد أهمية الهياكل الأساسية والمبادرات الفعالة في مجال النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا أردنا تحسين عمليات الإنعاش، ينبغي أن نقوم بتسريع الاستثمارات في الهياكل الأساسية المستدامة، مما يؤثر على تحقيق أكثر من ٩٠ في المائة من أهداف التنمية المستدامة. والنقل هو أحد هذه المجالات، إذ أنه يؤدي دورا رئيسيا في إيصال الضروريات الأساسية والمعونة، بما في ذلك الإمدادات الطبية والأغذية، إلى البلدان والمناطق المتضررة من كوفيد-١٩.

وفي هذا الصدد، تدعو تركمانستان إلى التطوير المتسق لروابط النقل والتجارة، بما في ذلك آليات التعاون، فضلا عن تنفيذ مبادئ التحديث والمواءمة والرقمنة في مجالات النقل واللوجستيات وإدارة سلاسل الإمداد التجاري على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويركز مشروع القرار الذي عرضناه على التحديات العملية الملحة التي تواجه الناس اليوم. فعلى سبيل المثال، توصي اللجنة الحكومات بأن تولي اهتماما متساويا لخطط النقل الطويلة والقصيرة الأجل على السواء، مع التركيز على حل المشاكل المباشرة مثل توفير الإسعافات

الأولية والإمدادات الطبية للسكان. كما يؤكد على الحاجة إلى تعزيز رقمنة سلاسل التوريد العالمية، بما في ذلك تكنولوجيا البلوكشين، باعتبارها أقصر وأسرع طريقة لتبسيط إجراءات عبور الحدود من خلال الحد من الفساد والتأخير الطويل على الحدود. ويكتسي إنشاء هذه الممرات الرقمية المتعددة الوسائط أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا.

ويشدد مشروع القرار على أهمية التعاون الدولي فيما بين وسائط النقل ذات الصلة والصناعات المتصلة بالنقل من أجل التخفيف من أثر جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات والخبرات في تنفيذ برامج واستراتيجيات النقل الوطنية. ومن الضروري تعزيز تطوير قطاع نقل مستدام يسهم في العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ويقلل إلى أدنى حد من الآثار السلبية في هذا الصدد.

ونحن واثقون من أن مشروع القرار، إذا ما اعتمد، سيوفر مزيدا من الفرص لتعزيز أحد العناصر الأساسية للتنمية المستدامة، وهو جميع أشكال النقل المأمون والموثوق به. وندعو جميع البلدان إلى تأييد مشروع القرار والانضمام إلى قائمة المشاركين في تقديمه، الأمر الذي سيعطي زخما إضافيا لجهودنا المشتركة في مجال النقل.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.117 المعنون "تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لضمان النقل الدولي المستقر والموثوق به من أجل التنمية المستدامة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وبعدها".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/75/L.117 وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.117: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، أفغانستان، إندونيسيا، أوزبكستان، باراغواي، باكستان، بليز، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، تركيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، سورينام، الصين، طاجيكستان، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كينيا، لبنان، مصر، المغرب، منغوليا، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.117؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.117 (القرار ٣١٣/٧٥).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة لتعليل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل الموقف يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد والتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة أولا أن تثني على تركمانستان لعملها الشاق في تيسير التفاوض على نص القرار ٣١٣/٧٥، وتوجيهنا صوب التوصل إلى نتيجة قائمة على توافق الآراء.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٤ من القرار ٣١٣/٧٥، تعترف الولايات المتحدة بدور الأمم المتحدة وفرادى الحكومات في دعم الجهود الرامية إلى تحسين قدرة نظم النقل على الصمود. ومع ذلك، نود أن نكرر موقفنا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تكفل أنها لا تشجع على نحو غير ملائم المبادرات الدولية التي تقوم بها دولة عضو واحدة. وفي ذلك الصدد، فإننا نفسر الفقرة ١٤ على أنها تعترف بجداول العمل المنفصلة، وليست تأييدا لتعاون الأمم المتحدة بشأن الآليات أو المبادرات التي يقودها بلد واحد.

السيد شرما (الهند) (بالإنكليزية): نشكر البعثة الدائمة لتركمانستان، ميسرة المفاوضات بشأن القرار ٣١٣/٧٥، على كل جهودها. بينما انضممنا إلى توافق الآراء اليوم بشأن القرار، أود أن أقدم شرحا للموقف باسم وفدي.

تشاطر الهند المجتمع الدولي رغبته في تعزيز الربط المادي، وتعتقد أنه ينبغي أن يحقق فوائد اقتصادية أكبر للجميع بطريقة منصفة

ومتوازنة. وتكتسب تقوية وصلات الربط أهمية خاصة في سياق التعافي الاقتصادي بعد مرض فيروس كورونا.

ويشكل توسيع وتعزيز الربط جزءا لا يتجزأ من المبادرات الاقتصادية والدبلوماسية للهند. وقد بذلت جهود لتعزيز وصلات النقل مع الجوار الهندي القريب والموسع من خلال أنشطة مثل تحسين البنية التحتية للموانئ والسكك الحديدية والمطارات، ومد خطوط أنابيب جديدة، وإقامة شبكات الكهرباء، وتنشيط التبادلات بين الشعوب.

وفي إطار سياسة الجوار أولا، نعمل على إقامة روابط متعددة الوسائط مع ميانمار وبنغلاديش ونيبال وسري لانكا وبلدان أخرى. وفي إطار سياستنا للعمل مع الشرق، فإننا نتابع مشروع الطريق السريع الذي يربط بين ثلاثة بلدان. كما أننا نعمل مع إيران في مشروع شاباهار ومع شركاء في آسيا الوسطى في ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب. وتهدف مبادرة بنغلاديش وبوتان والهند ونيبال إلى تعزيز اللوجستيات والكفاءة في منطقة جنوب آسيا.

والتحدي الذي نواجهه هو أن السياسة والمصالح المكتسبة وعدم الاستدامة يمكن أن تشكل عوائق هائلة أمام تحقيق النقل الدولي المستقر والموثوق به. ونرى أنه من أجل تعزيز الصلات بين وسائط النقل، يلزم وجود شروط مسبقة معينة لجعل هذه الأنشطة مستدامة من جميع الزوايا.

أولا، يجب أن تستند جهود الربط إلى مبادئ الجدوى الاقتصادية والمسؤولية المالية. وينبغي لها أن تعزز النشاط الاقتصادي وألا تخلق أعباء ديون لا يمكن تحملها للمجتمعات المحلية، مع الموازنة بين معايير حماية النظام الإيكولوجي والبيئة والحفاظ عليهما. وسيسهم التقييم الشفاف لتكاليف المشاريع ونقل المهارات والتكنولوجيا في تشغيل وصيانة الأصول التي تنشئها المجتمعات المحلية على المدى الطويل.

ثانيا، ينبغي أن تلتزم هذه المبادرات دائما بالقواعد المشتركة والمعمول بها عالميا وأن تدعم مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون والشفافية والمساواة.

ثالثا، يجب متابعة مبادرات الربط التي تمتد عبر الحدود الوطنية بطريقة تحترم سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

رابعا، ينبغي أن ينصب تركيزنا على تعزيز الربط بطريقة تعزز التعاون والمشاركة ولا تؤدي إلى النزاع والتوترات.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في سياق تعليل الموقف بعد اعتماد القرار.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير اللجنة الثانية (A/75/467/Add.1)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن توصيات اللجنة في إطار اللجنة، وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. ولذلك، ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروض عليها اليوم.

تقرر ذلك (المقرر ٥٤٨/٧٥ باء).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): ستقتصر البيانات بالتالي على تعليلات التصويت.

وأود أن أُذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قد وافقت، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، على أنه

”حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، ينبغي للوفد، قدر الإمكان، تعليل تصويته مرة واحدة فقط، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة“.

وأود أن أذكر الوفود أيضاً بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليلات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الثانية، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في اتخاذ القرار بنفس الطريقة التي أُتبعت في اللجنة، ما لم نُخطَر مسبقاً بخلاف ذلك.

معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها.

نبت الآن في مشروع المقرر المعنون "تنشيط عمل اللجنة الثانية". اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع المقرر (المقرر ٥٤٨/٧٥ باء).

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

البندان ٧ و ٧٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

مشروع القرار (A/75/L.119 **بصيغته المنقحة شفوياً) ومشروع التعديل** (A/75/L.121)

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أوجه انتباه الجمعية العامة الآن إلى مشروع القرار A/75/L.119، بصيغته المنقحة شفوياً في رسالة رئيس الجمعية العامة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٢١، وإلى مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.121، الصادرة في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال المعنون "التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نقطة نظام.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشير إلى أن رئيس الجمعية العامة عمم هذا الصباح تعديلين شفويين. كما نفهم أن هناك تعديلاً (A/75/L.121/Rev.1) على التعديل (A/75/L.121) سبق تقديمه خطياً. وليس من الواضح أن الدول الأعضاء كان لديها الوقت الكافي لاستعراض تلك التعديلات، سواء مع وفود أخرى، ناهيك عن استعراضها في عواصمها، وأقول هذا بوصفي عضوا من وفد موجود في نفس المنطقة الزمنية التي تقع فيها عاصمته. ولذلك فإننا نطلب النظر في تأخير البت في اعتماد مشروع هذا القرار المهم جداً (A/75/L.119)، نظراً لأن المسائل التي أثيرت في التعديلات الشفوية مهمة جداً، لا لتشكيل المنتدى وحسب، ولكن أيضاً لتشغيله في المستقبل. ونريد أن نتأكد من وجود فهم مشترك قدر الإمكان لدى الوفود بشأن ما تعنيه هذه التعديلات.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): اقترحت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية تأجيل النظر في مشروع القرار A/75/L.119 ومشروع التعديل A/75/L.121 إلى موعد لاحق.

السيد نزي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على ما قالته. ويود وفد بلدي أن يرفض اقتراح الولايات المتحدة لأن مشروع القرار A/75/L.119 ما فتئ عالقاً منذ أربعة أشهر. ونعتقد أن التأخير في تأجيل البت في مشروع القرار هذا ليس في مصلحة أحد. ونعتقد أن هذا جزء من التكتيكات التي تستخدمها بعض الوفود للقضاء على مشروع القرار هذا من الناحيتين التكتيكية والإجرائية. ولذلك فإننا نرفض الاقتراح. وبدلاً من ذلك، ينبغي لنا أن نمضي قدماً في اعتماد مشروع القرار. وإلا فبإمكاننا دائماً أن نلجأ للتصويت.

السيدة كوتشير (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، نود أن نعرب عن اتفاقنا مع الولايات المتحدة على ضرورة توفير مزيد من الوقت للنظر في أهمية

التنقيحات الجوهرية التي اقترحها الميسران المشاركان. ولهذا السبب، نود أن نؤيد الاقتراح بتأجيل البت في هذا البند.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد كوستاريكا أن يعارض التأجيل الذي طلبه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وكما سبق أن قيل، فإن مشروع القرار A/75/L.119 قائم منذ زمن طويل، وقد قُدم في الوقت المحدد وفقاً للأنظمة السارية، لكي تنظر فيه جميع الوفود وتتفاوض بشأنه في العديد من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالمراحل المختلفة لتنقيح مشروع النص. ونعتقد أن يوم ٢٨ تموز/يوليه يحدد طبيعة أيام عمل الجمعية العامة المقبلة في دورتها الخامسة والسبعين.

لقد حان الوقت للبت في مشروع القرار هذا. وينبغي أن نبت فيه. إنه مشروع قرار بالغ الأهمية ويشمل مجالات عدة. وجلي أنه مشروع قرار يشكل جزءاً من المناقشة الشاملة بشأن مسألة العنصرية في عالمنا اليوم. ولا يمكننا أن نسمح بعدم البت في هذا الموضوع حتى الآن، وهكذا فإننا نطلب عدم قبول التأجيل الذي طلبته الولايات المتحدة، ونؤكد أنه يجب طرح مشروع القرار للتصويت.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزته تشاد وكوستاريكا في تيسير مشروع القرار A/75/L.119. وأفهم أيضا سبب رغبة المرء في المضي قدما بأسرع ما يمكن عندما يكون مسؤولا عن نص كهذا، كما هو الحال مع سفير كوستاريكا. ولكن كما قال زميلاي، ممثل الولايات المتحدة وممثل سلوفينيا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فإن هناك عدة مسائل ما زلنا نجري بشأنها حتى اليوم مزيدا من المناقشات – ثلاث مسائل على الأقل – وأنا، من جانبي، لا أرى أن وفدنا قد أتيحت له الفرصة لاستكشاف الآثار المترتبة على تلك المسائل مع عواصم بلداننا بصورة كاملة.

ولذلك، أود أن أقول لبقية أعضاء الجمعية إنني لا أعتقد أن هناك أي ضرر علينا في التأجيل لبعض الوقت. وأرى في جدول أعمالنا لهذا اليوم أن لدينا جلسة في ١٧ آب/أغسطس؛ أي بعد أسبوعين فقط. ولا يزال ذلك الموعد مناسبا في إطار هذه الدورة للجمعية العامة، لذا إذا أمكننا الحصول على مزيد من الوقت، أعتقد أن ذلك سيساعدنا.

وأود أن أقول لزميلي، ممثل نيجيريا، إنه لا توجد نية لدى أحد لمحاولة عرقلة ذلك الأمر وينبغي أن يعلم أن ذلك لن يكون ممكنا بأي شكل من الأشكال. إننا نريد ببساطة أن نتأكد، كما قال سفير كوستاريكا، من عدم التصرف بتسرع بشأن هذه المسألة الهامة الشاملة وذات المغزى ومن القيام بذلك بالشكل الصحيح. لذا، أسأل بكل احترام إذا كان بإمكاننا أن نؤجل الأمر قليلا، ربما حتى ١٧ آب/أغسطس، حتى نتمكن من ترتيب أمورنا.

السيد ياماغوشي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره للميسرين المشاركين لمشروع القرار A/75/L.119. ويعتقد وفد بلدي أن هذا المشروع بالغ الأهمية، ونؤيد الهدف منه. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن الآراء التي أعرب عنها وفد بلدي خلال المشاورات غير الرسمية لم تُدرج بالكامل، فقد قدمنا تنازلات لأقصى حد للانضمام إلى توافق الآراء.

أما وقد قلت ذلك، وعلى نحو ما أعربت عنه وفود أخرى، فإننا نشعر بالقلق إزاء الجوانب الإجرائية لاعتماد المشروع في هذا التوقيت. فقد وضعت التعديلات الإضافية، بما في ذلك التعديل الشفوي الذي أُدخل للتو، وفدنا في موقف صعب بعض الشيء من حيث الانضمام إلى توافق الآراء بسبب عدم وجود وقت للتشاور مع عاصمة بلدنا؛ ولا توجد على وجه الخصوص عناصر بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وسيكون المضي قدما في هذه اللحظة أمرا صعبا.

وهكذا، وكما قال آخرون، سنواصل المشاركة بصورة بناءة في هذه العملية. وبناء على ذلك، فإننا نقترح تأجيل اعتماد مشروع القرار حتى يتاح لنا مزيد من الوقت للاتفاق على النص ولضمان أن تجري دراسته وصقله بالكامل من خلال مداولات مستفيضة بين الدول الأعضاء.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): في ضوء الاعتراضات المقدمة، سأطرح الآن للتصويت المسجل الاقتراح بتأجيل النظر في

مشروع القرار A/75/L.119 بصيغته المنقحة شفويا، ومشروع التعديل عليه (A/75/L.121) إلى موعد لاحق. نبدأ الآن عملية التصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بوروندي، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، جامايكا، كينيا، ليسوتو، ليبيا، مالي، المكسيك، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

البحرين، بروني دار السلام، إندونيسيا، العراق، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مدغشقر، ماليزيا، منغوليا، نيبال، عمان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، جزر سليمان، توغو، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام

رفض الاقتراح بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل ٤٧ صوتا، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لم يعتمد اقتراح تأجيل النظر في مشروع القرار A/75/L.119 ومشروع التعديل عليه (A/75/L.121).

ولذلك تشرع الجمعية العامة في النظر في مشروع القرار A/75/L.119 بصيغته المنقحة شفويا، ومشروع التعديل الذي أدخل عليه. وسأعلق الجلسة لبضع دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة لإثارة نقطة نظام.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى بعد ظهر اليوم نظرا لتأخر الوقت. لكنني سأتوخى الإيجاز في كلمتي.

نود أن نتقدم بطلب بسيط ومباشر، وهو إعادة توزيع مشروع القرار A/75/L.119 للنظر فيه في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، المعنون "القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب". ونطلب إعادة توزيع مشروع القرار للنظر فيه في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال لأننا نرى أن ذلك سيوفر أوسع مظلة ممكنة لتعميم أعمال المنتدى الدائم المقترح في مشروع القرار – ليس في الجمعية العامة فحسب، بل في منظومة الأمم المتحدة قاطبة.

لقد اقترح الكثيرون إنشاء المنتدى الدائم الذي سنشكله اليوم طوال دورات الجمعية العامة وقد أشير إليه في إطار العديد من البنود المختلفة لجدول الأعمال. وقد اتخذت إجراءات وقرارات في هذا الصدد في إطار بنود عديدة مختلفة من جدول الأعمال، ولكننا نرى أن البند

الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال سيوفر أوسع منبر ممكن لتعميم عمل المنتدى الدائم المقترح في المنظومة برمتها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): اقترحت ممثلة الولايات المتحدة مشروع تعديل شفوي – وهو أن يُنظر في مشروع القرار A/75/L.119، بصيغته المنقحة شفوياً في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، المعنون "القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب" بدلا من في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، المعنون"التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما".

أعطي الكلمة لممثل كوبا لإثارة نقطة نظام.

السيد غونساليس بيماراس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): قبل اتخاذ قرار في ذلك الصدد، ولكي يتم إطلاعنا على النحو الواجب بهذا التغيير في اللحظة الأخيرة، يود وفد بلدي أن يفهم من الأمانة العامة الآثار العملية المترتبة على تغيير بند جدول الأعمال الذي سيعتمد في إطاره مشروع القرار. ومن ثم وبناء على رد الأمانة العامة، ربما نتمكن حينها من اتخاذ قرار مستنير. ولذلك أطلب ردا من الأمانة العامة قبل البت في مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحته الولايات المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبلغ ممثل كوبا بأنه إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع التعديل الشفوي الذي اقترحته الولايات المتحدة، فإن المعنى الضمني لذلك هو أن مشروع القرار A/75/L.119، الذي صدر في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، سينظر فيه في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال. وسينظر في تلك الوثيقة، كما نقحت شفويا، كما أعلن في رسالة الرئيس صباح اليوم، وكذلك الوثيقة A/75/L.121، التي قدمتها هنغاريا، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال، بدلا من البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال. وإذا اعتمدت الجمعية العامة التعديل الشفوي المقترح، فإن الجمعية العامة ستشرع حينها في إعادة فتح باب نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٧٠ من جدول الأعمال.

السيدة شريخي (الجزائر) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يكن وفد بلدي يتوقع أن يأخذ الكلمة، لأننا فهمنا أن مشروع القرار A/75/L.119 قد عُرض وتم التفاوض بشأنه والاتفاق عليه بصورة غير رسمية في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال. ولذلك نود أن نطلب من كلا الوفدين تقديم المزيد من الإيضاحات.

ما نفهمه هو أن التعديل الشفوي المقترح سيكون جوهريا. والسبب في ذلك هو أن البند الفرعي "التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما" كان دائما البند الفرعي الذي كان من المقرر أن ينشأ بموجبه المنتدى الدائم المقترح في مشروع القرار A/75/L.119. وبناء عليه، أعتقد أن تغيير البند الفرعي من جدول الأعمال يعني أساسا أن المنتدى الدائم المقترح لن يكون بعد الآن جزءا من مناقشاتنا في إطار البند الفرعي المتعلق بإعلان ديربان، وسيقع ضمن بند فرعي آخر من بنود جدول الأعمال، مما يعني أن جميع التقارير والتوصيات التي سيقدمها ستُخصص لمناقشة أخرى.

وكما أفهم الأمر – ولهذا السبب أطلب مزيدا من التوضيح – فإن التعديل الشفوي المقترح سيعني أنه أيا كان ما يفعله المنتدى الدائم المقترح فلن يُناقش أو يُنظر فيه في إطار البند الفرعي المتعلق بإعلان ديربان ولكن في إطار البند الفرعي المتعلق بالعنصرية. وهذا تغيير كبير، والذي أعتقد أنه لا يمكن للجمعية العامة أن تقوم به في هذه المرحلة. أرحب بأي آراء أخرى ومعلومات إضافية من وفود أخرى.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٧/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

الرئيسة بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): في غياب طلب إجراء تصويت مسجل على التعديل الشفوي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد التعديل الشفوي الذي اقترحته ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية؟

السيد نزي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أطلب الكلمة بالنيابة عن وفد بلدي ومجموعة الدول الأفريقية. نحن لا نوافق على التعديل الشفوي

الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية ولا نؤيده. وأقول ذلك لأننا إذا نظرنا في المادة ٨١ من النظام الداخلي، نجد أنه متى اعتُمد اقتراح ما أو رُفض، لا يجوز إعادة النظر فيه في الدورة نفسها ما لم تقرر الجمعية العامة ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوتين. ولا يُسمح بالكلام في أي اقتراح بإعادة النظر لغير متكلمين اثنين يعارضانه، ثم يُطرح الاقتراح فورا للتصويت.

ويتطلب اعتماد التعديل المقترح أغلبية الثلثين لأن الجمعية العامة خصصت بالفعل بنود جدول أعمالها خلال هذه الدورة. ونعيد فتح باب النظر في ذلك القرار للمرة الثانية، وهو ما أعتقد أنه يتعارض مع النظام الداخلي للجمعية العامة. وفي هذه الحالة، إذا أصرت الولايات المتحدة على التعديل الشفوي، فإن المجموعة الأفريقية ستطلب طرح التعديل الشفوي للتصويت.

السيد غونساليس بيماراس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يؤكد الملاحظات التي أدلى بها وفد نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية. إننا نرفض التعديل الشفوي الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة للأسباب التي أعرب عنها زميلي في وفد نيجيريا، وكذلك بسبب النتائج الموضوعية والمحتملة التي قد تترتب على اقتراح الولايات المتحدة في المستقبل، عند النظر في بنود جدول الأعمال المتصلة بإعلان وبرنامج عمل ديربان.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ أود أن أقول بشكل قاطع إن المملكة المتحدة تهتم بهذه المسألة وتعتقد أنها مسألة بالغة الأهمية، والتي يجب أن نتعامل معها بعناية فائقة ويجب أن نأخذها على محمل الجد إلى أقصى حد. من الواضح جدا لي أن هذه المسألة قد أصبحت شديدة الاحتقان في هذه القاعة هذا المساء. وأود أن أقول إن هذا ليس المناخ الذي يمكن فيه للجمعية العامة أن تحرز نوع التقدم وتتخذ نوع القرارات التي أعرف أننا نود جميعا اتخاذها. الآن، وسط جمع من الحاضرين، قال زميلي الممتاز من كوبا إنه يشعر بأننا جميعا بحاجة إلى عطلة. أنا متأكد من صحة ذلك، ولكنه تطرق إلى شيء هام جدا، وهو أننا بحاجة إلى أن يكون لدينا وضوح حقيقي في أذهاننا حين نتعامل مع مسائل من هذا القبيل. من الجيد دائما التوقف وأخذ نفس عميق والتفكير قبل المضي قدما في مواضيع مثل هذه. وعلينا أن نفعل ذلك بنزاهة وعناية.

أحد الأمور التي تدهشني من حيث الطريقة التي نتعامل بها مع هذا الأمر في الوقت الحالي هو أننا نتحدث عما طلبته الولايات المتحدة باعتباره تعديلا لمشروع النص. ولا أعتقد أن ما يتم اقتراحه هو تعديل لمشروع النص. أعتقد أن المطلوب هو النظر أو البت في المكان المحدد الذي ينبغي أن تكون فيه هذه المسألة ضمن تصنيف عمل الجمعية العامة. لقد سمعت عددا من الممثلين، ممن تكلموا في القاعة وفي هذه المجموعات الصغيرة، يعربون عن بعض الارتباك ويطلبون المزيد من المعلومات. إنني ممتن جدا للأمانة العامة على المعلومات التي قدمتها، ولكن من الواضح لي أنها أقل مما نحتاج إلى معرفته قبل أن نتمكن من البت في هذا الموضوع.

لنكن واضحين. وكما قال زميلي النيجيري للتو، فإننا نتجه نحو التصويت على هذه المسألة الشديدة الاحتقان. إن الجمعية العامة متجهة إلى التصويت. هذا ليس وضعا جيدا لنكون فيه. فقبل أن نتجه إلى تصويت قد نأسف عليه، هل لذلك يمكننا أن نكون واضحين بشأن ما هو المطلوب بالضبط وكيف يتم طلبه؟ أعتقد أن زميلتي من الولايات المتحدة واضحة في أنها لا تطلب تعديل مشروع النص المعروض علينا.

ثانيا، هل يمكننا أن نطلب من خلالكم، سيدتي، مشورة قانونية واضحة جدا قبل أن نمضي قدما؟ أعتقد أننا بحاجة إلى أن نكون واضحين بشأن السياق الأصلي لهذه المسألة. لقد كان القرار الأصلي، كما نعلم، في إطار البند ٦٦ (ب) من جدول الأعمال، هو أسباب الصراع في أفريقيا، ويمكنني أن أرى أن هذا ليس عنوانا مرغوبا فيه لهذه المسألة، ولكنني أود أن أفهم، وأريد مشورة قانونية من مكتب الشؤون القانونية، قبل أن نمضي قدما في المسألة فيما يتعلق بالآثار المترتبة على نقل هذه المسألة من البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال إلى البند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال. وأعتقد أن زميلي الأفريقي طلب

أيضا توضيحا لذلك. ما هي الآثار المترتبة على القيام بذلك؟ أعتقد أنه سيكون من مصلحة هذه الجمعية العامة أن تتراجع وأن تنظر في تلك المشورة القانونية لفهم الآثار المترتبة على ما يُطلب منا أن نقرره قبل أن نصوت عليه. أعتقد أن عواصمنا ستكون غير راضية، وعاصمة بلدي ستكون بالتأكيد غير راضية إذا صوتت بشكل أعمى على مسألة مهمة مثل هذه.

لذلك أطلب منكم بكل احترام، سيدتي، أن تستشيرونا قبل أن نمضي قدما في مسألة ما إذا كنا، بصفتنا الجمعية العامة، نرغب في التماس تلك المشورة القانونية الإضافية قبل المضي قدما، دون المساس بالقرار الذي اتخذناه في وقت سابق. أنا ممتن جدا للجميع على وقتهم.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود من خلالكم، سيدتي، أن أرد على سؤال ممثل المملكة المتحدة بشأن رأي قانوني. أود الإفادة بأنه لا يجوز طلب رأي قانوني من المستشار القانوني إلا من قبل الجمعية نفسها. فلا يجوز للمستشار القانوني أن يعطي رأيا بناء على طلب وفد أو مجموعة من الوفود. يجوز أن يقترح أحد الوفود طلبا للحصول على رأي قانوني، وفقا للمادة ٧٨ من النظام الداخلي، في شكل مشروع مقرر أو قرار يتضمن مسألة واضحة الصياغة موجهة إلى المستشار القانوني. هذا هو ردي من خلالكم، سيدتي، على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة بشأن رأي قانوني.

كما أود أن أبلغكم، سيدتي، بأنه في الساعة ١٨/٠٠ لن تكون الترجمة الشفوية متاحة وسيتعين على الجمعية أن ترفع الجلسة في الساعة ١٨/٠٠، أي في غضون أربع دقائق.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أفهم ما قلته. أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد نزي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أننا لسنا بحاجة إلى تكرار هذه المسألة. لقد تم توضيح هذه النقطة. المادة ٨١ واضحة جدا لنا، وهي أنه بمجرد سماع صوتين متعارضين فإننا نتجه مباشرة إلى التصويت. لقد تكلمت، كما فعل زميلي من كوبا. أعتقد أن ذلك كان كافيا للتوجه إلى التصويت دون إعطاء ممثل المملكة المتحدة الفرصة للتكلم، لأن ذلك جزء من الحيلة لتأخير العملية. وبما أن متكلمين اثنين قد عارضا التعديل، أعتقد أن هذا يكفي للتوجه إلى التصويت.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ردا على ما قاله زميلي النيجيري، لا أحاول أن أؤخر اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع. إنني أحاول التأكد، كما قلت، من أننا جميعا نتصرف بفهم كامل لما نقوم به. وأتساءل عما إذا كان من الممكن لنا أن نطرح عليكم، سيدتي، مشروع قرار قصير، يطرح سؤالا محددا على مكتب الشؤون القانونية، وقد سألت الأمانة العامة عما إذا كان هناك أي سبب يمنعنا من فعل ذلك. ويرضيني القيام بذلك شفويا داخل القاعة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة نيمروف (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بالفعل أن أسمع الإجابة على السؤال الذي طرحه وفد المملكة المتحدة على الأمانة العامة. وبعد ذلك أود أن أطلب الكلمة لتوضيح ما يقترحه بالفعل وفد الولايات المتحدة، وهو ليس تعديلا موضوعيا لمشروع النص نفسه. إنها مسألة تتعلق بتخصيص بند في جدول الأعمال واقتراح نقدمه يتعلق بتخصيص بند في جدول الأعمال. يمكننا أن نعود إلى ذلك، ولكنني أود أن أكرر أنني مهتمة بالاستماع إلى إجابة على سؤال المملكة المتحدة الموجه إلى الأمانة العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد غونساليس بيماراس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يدرك وفد بلدي أنه، وفقا للقواعد الإجرائية، بمجرد طلب إجراء تصويت، سواء كان ذلك على مشروع قرار، أو مشروع مقرر، أو اقتراح أو أي مبادرة،

يجب إجراء تصويت. لقد طلب وفد نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأيد وفد بلدي ذلك الاقتراح، التصويت على مبادرة طُرحت شفويا في القاعة. ولذلك ينبغي إجراء تصويت، وينبغي عدم القيام بمبادرات جديدة ومداخلات جديدة من أجل مواصلة تأخير العملية.

وأكرر أن الجمعية العامة قد قررت بالفعل عدم تأجيل النظر في بند جدول الأعمال، حيث أننا ملزمون، قبل انتهاء جلسة اليوم، باتخاذ قرار بشأن الأسس الموضوعية للمسألة التي ننظر فيها. ولذلك، نفضل تجنب المناقشات من هذا القبيل والشروع مباشرة في التصويت على التعديل الشفوي الذي اقترحته الولايات المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة للأمانة العامة للرد على أسئلة المملكة المتحدة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): سأل ممثل المملكة المتحدة عما إذا كان يمكن تقديم اقتراح شفوي إلى الجمعية العامة لطلب رأي قانوني. وأود أن أكرر من ردي الأصلي ومفاده أنه يجوز لأي وفد اقتراح رأي قانوني في شكل مشروع مقرر أو مشروع قرار يتضمن سؤالا مصاغا بوضوح موجها إلى المستشار القانوني. ولذلك، يتعين تقديم طلب كتابي بهذا الخصوص. وأود أن أكرر أن الساعة تجاوزت ١٨/٠٠ وأن المترجمين الشفويين سيُسمح لهم بالمغادرة، ولذلك أطلب إلى نائبة الرئيس أن ترفع الجلسة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): في ضوء تأخر الوقت، يتعين علينا رفع هذه الجلسة، كما قال ممثل الأمانة العامة. وستعود الجمعية العامة إلى هذه المسألة في موعد لاحق، يُعلن عنه فيما بعد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.